الأمم المتحدة A/67/PV.70

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٧٠

الأربعاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد خاندا (غانا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٣١ و ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير لجنة بناء السلام (A/67/715)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/711)

السيدة بيرغستولر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب السويد عن تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي. في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السادسة (A/67/715) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67 /711). أود أيضا أن أشكر الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير مؤمن ممثل بنغلاديش، على دوره القيادي خلال العام الماضي، وأرحب بالرئيس الجديد للجنة، السفير فيلوفيتش، ممثل كرواتيا.

ترحب السويد ترحيبا حارا بتقرير لجنة بناء السلام، لا سيما وأنه يركز الآن تركيزا أكثر وضوحا على التحديات والخبرات على المستوى القطري. وبما أن الأداء القطري هو المقياس الرئيسي للنجاح في مجال بناء السلام، فإن من المهم أن نبحث داخل التشكيلات القطرية عن أمثلة جيدة يمكن النظر في تطبيقها في تشكيلات أخرى.

وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لمكتب دعم بناء السلام، والأمينة العامة المساعدة جودي تشنغ – هوبكنز وفريقها لعملهم وجهودهم المتفانية. في الوقت نفسه، نود أيضا أن نحث الصندوق على المشاركة في الشبكات النشطة، ذلك بالإضافة إلى اضطلاعه بأعماله الأساسية المتمثلة في دعم اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وعمله الميداني في التشكيلات القطرية. ينبغي أن يشمل ذلك التفاعل مع الأمانة العامة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. التعاون مع المنظمات الإقليمية له أهمية خاصة إذ إن عمل اللجنة يركز، إلى حد كبير، على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

البلدان داخل الفضاء الجغرافي نفسه. المشاركة النشطة من جانب المنظمات الإقليمية أمر حاسم لحسن أداء اللجنة واكتسابها أهمية لدى جميع الجهات الفاعلة في المنطقة.

ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام. منذ إطلاق صندوق بناء السلام عام ٢٠٠٦، كانت السويد واحدة من الجهات المانحة الأساسية للصندوق. ومنذ البداية، لم ينفك الصندوق عن التطور.

وتتولى السويد حاليا رئاسة المجموعة الاستشارية لصندوق بناء السلام ومدتها سنتان. وبتلك الصفة، يتمحور تركيزنا على ثلاث مسائل: النتائج والرصد والتقييم، ودور الصندوق في هيكل بناء السلام. ويستتبع ذلك أيضا التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

ونحن سعداء جدا بالتزام الصندوق بالنتائج والإصلاح وبجهوده الحثيثة لتعزيز دوره كمحفز سياسي ومالي من أجل بناء السلام.

وعلى سبيل المثال، عزز صندوق بناء السلام بدرجة ملموسة عمله بشأن الرصد والتقييم.

يسد الصندوق فجوة هامة، ليس في إطار الأمم المتحدة فحسب، بل وفي الهيكل العالمي لبناء السلام، عن طريق تقديم المساعدة الحفازة والسريعة والمرنة. وفي حين يمكن أن تمنع أدوات التمويل الأخرى من تقديم الدعم للعمليات السياسية أو عمليات السلام أو الانتقال، بإمكان صندوق بناء السلام الانخراط مباشرة حالما تتاح الفرصة السياسية.

إن فوائد القدرة على تقديم الدعم للعمليات السياسية التي تنطوي على مخاطر عالية واضحة. ومن بين منجزات صندوق بناء السلام مؤخرا دعمه لعملية الانتقال السياسي في الصومال في العام الماضي. وبإيجاز، يعمل صندوق بناء السلام كأداة عالمية لسد الثغرات في حفز العمل السياسي والمالي. وقد اتضح أن الدور التكميلي لصندوق بناء السلام بالنسبة للأدوات الأخرى يكتسي أهمية رئيسية في الحالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراء عالمي.

يعطي الاستثمار في التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام نتائج ملموسة. أتاحت لنا تجربتنا في رئاسة التشكيلة القطرية لليبيريا نظرة متعمقة قيمة في تحديات وإمكانيات بناء السلام بالتعاون مع ليبيريا والشركاء الدوليين في الميدان. إن وجود سفارة في هذا الموقع ساعد في جهودنا لتقديم الدعم المستمر لبعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام.

إن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أساسي. يضطلع البنك الدولي، وكذلك مصرف التنمية الأفريقي، بدور هام في بناء السلام الإقليمي، من خلال تمكين مبادرات في مجالات تتراوح بين تشغيل الشباب وإدارة الموارد الطبيعية والإدارة الاقتصادية الرشيدة.

تبين تجربتنا أن من المهم أيضا إدماج جهود بناء السلام في إطار هياكل التنسيق الأوسع نطاقا لكل بلد. ويتعين أن تكون فعالة وسلسة ولا ينبغي بذلها في عمليات متوازية. ينبغي أن تعزز لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام التحرك نحو توحيد أداء الأمم المتحدة. يقدم عمل لجنة بناء السلام في سيراليون مثالا جديرا بالاهتمام لكيفية تحقيق ذلك.

ينبغي أن تعمل لجنة بناء السلام صوب المواءمة بين بياني الالتزامات المتبادلة وأولويات البلد وبناء السلام وأهداف بناء الدولة وآليات التنسيق من أجل تفادي الازدواجية وكفالة التنسيق الفعال وكفاءة توجيه الموارد دعما لأهداف البلد.

نعتقد أن هذه جميعها جوانب أساسية يتعين النظر فيها عند إنشاء هياكل قوية لبناء السلام في المستقبل، وعند تحقيق مبادرات رئيسية، مثل الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، بنجاح.

السيدة أدهيكاري (نيبال) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة حسنة التوقيت بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/67/715) وصندوق بناء السلام (A/67/711). إنها تتيح فرصة جيدة لكي تتبادل الدول الأعضاء الآراء وتتشاطر الأفكار بشأن عمل اللجنة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السفير أبو الكلام مؤمن على قيادته القديرة كرئيس للجنة بناء السلام يف عام ٢٠١٢. كما يهنئ وفدي الرئيس الجديد للجنة بناء السلام، السفير رانكو فيلوفيتش، ويرحب به ونتعهد بدعمنا الكامل له خلال فترة ولايته. يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لتونس بوصفه منسق حركة عدم الانحياز بشأن بناء السلام.

تدعم نيبال بنشاط هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بصفات متنوعة. نحن نقدم الدعم بصفة مستمرة لعمل اللجنة، بصفتنا عضوا في اللجنة التنظيمية وأحد كبار البلدان المساهمة بقوات وبالنظر إلى تجربتنا الخاصة في إدارة مرحلة ما بعد الصراع.

ويرحب وفدي بالنهج التحليلي الذي اتبع في تقرير لجنة بناء السلام. يحلل التقرير التحديات والثغرات التي تواجهنا والسبيل الذي يتعين انتهاجه للمضي قدما في هيكل بناء السلام. إنه يشير إلى أن الاستفادة العامة من عمل وأنشطة صندوق بناء السلام كانت على مستوى مرض. أظهر الصندوق منطقه وفائدته عن طريق تقديم الدعم التقني والإنمائي والمالي الذي تمس حاجة البلدان التي تشهد صراعات إليه.

كما يبين التقرير بوضوح أهمية الشركات في عمليات السلام. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن الشراكات بين لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى ذات الصلة هامة للمواءمة بين دعم هذه الهيئات لأنشطة بناء السلام الفعالة. ويجب إعداد إطار إنمائي استراتيجي بالتشاور الواسع النطاق لكفالة تجسيد الأولويات الوطنية على نحو أفضل. يركز التقرير عن حق على وثيقة تخطيط شاملة وحيدة، يجب أن يلتف حولها كل الدعم الدولي.

تبين تجربتنا في بعثات حفظ السلام في الخارج وفي عملية بناء السلام في البلد أن النساء لسن مجرد الضحايا الرئيسيين لآلام وأحزان الصراع، مع كل ما ينطوي عليه من صدمات نفسية ووصم. وإنما هن صانعات السلام وأساس التماسك الاجتماعي. ونظرا لأهمية مشاركة المرأة في السلام، تنفذ نيبال قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) ووضعت خطة عمل وطنية وفقا لذلك من أجل إشراك المرأة كجزء لا يتجزأ من عملية بناء السلام. وإنه لأمر طيب أن نلاحظ أن صندوق بناء السلام خصص المزيد من الأموال للنساء المستفيدات في عام ٢٠١٢.

وما من شك في أن الأمن والتنمية عنصران يعزز كل منهما الآخر. يجب تحقيق توازن دقيق بين هذين المجالين من أجل قيادة بلد ما بفعالية صوب مرحلة ما بعد الصراع. ينبغي للجنة بناء السلام أن تضع الملكية والقيادة الوطنيتين في طليعة الأنشطة التي تضطلع بها في الميدان لضمان تحقيق السلام والتنمية المستدامين، بالتعاون مع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني.

وبالمثل، فإن التنسيق والاتساق عنصران حيويان في أنشطة لجنة بناء السلام. وكما ورد في التقرير، يجب ضمان التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام لتحقيق فعالية التمويل وكفاءته ومن أجل إحداث أقصى قدر من التأثير في الميدان من خلال تنفيذ المشاريع المستهدفة. إن تخصيص الموارد الكافية في الوقت المناسب للبلدان المحتاجة عامل حاسم في تحقيق الاستقرار في هذه البلدان وكفالته. ولا شك في أن الموارد المتاحة يجب استخدامها بشكل استراتيجي.

وفي حين تختلف بيئات بناء السلام من بلد إلى آخر، فإننا نرى العديد من القواسم المشتركة بين نهج بناء السلام ولبناته. وينبغي أن نتعلم من تجاربنا السابقة. وفي هذا السياق، يجب تطوير الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة والاستفادة منه استفادة تامة باعتباره منبرا للتثقيف ولنشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة في التشكيلة القطرية وفي المجتمع الأوسع لبناء السلام. ونعتقد أن تحسين متابعة الاستنتاجات وتعزيز إدماجها في جميع أنشطة بناء السلام يمكن أن يساعد على تعزيز فعاليتنا في الميدان.

لقد أكد تقرير لجنة بناء السلام وبحق على الدور المحوري للسلام والأمن المستدامين من خلال الاستجابة المتسقة والمنسقة؛ والحاجة إلى كفالة الملكية الوطنية، والعمليات الوطنية الشاملة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتشغيل الشباب وإيجاد فرص العمل؛ وتعبئة الموارد الكافية لبناء السلام؛ وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، لا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

لقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا لجعل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أكثر فعالية وكفاءة من أجل تلبية تطلعات الشعوب المنكوبة بالصراع لتحقيق السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

السيد غاسبار دا سيلفا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إن البرتغال تعتبر هذه المناقشة فرصة مناسبة لتقييم المرحلة التي وصلنا إليها، للنظر في التحديات التي تواجهها لجنة بناء السلام، ومن أجل تحديد سبل ملموسة لتعزيز أثر اللجنة في الميدان. وهذا أمر وجيه، لا سيما في سياق الاستعراض الشامل القادم لخمس سنوات في عام ٢٠١٥. وتتشاطر البرتغال بالطبع المواقف التي عبر عنها أمس السفير ماير – هارتنغ (انظر A/67/PV.69) بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

على مدى الإثني عشر شهرا الماضية، واصلت لجنة بناء السلام توطيد نفسها كطرف فاعل فريد داخل هيكل الأمم المتحدة لتعزيز السلام بعد انتهاء النزاع. ويشهد التقريران اللذان ننظر فيهما اليوم (A/67/715 و A/67/711) على ذلك، ويحددان المجالات التي لا يزال يتعين ويمكن القيام فيها بالمزيد.

إن بناء السلام تحد متعدد الأوجه. ويتمثل أحد الجوانب التي تميز لجنة بناء السلام، وتقدرها البرتغال بشكل خاص، في الطريقة التي تجمع بين الأمن والتنمية كعنصرين مترابطين في مجال توطيد السلام. وتتطلب الاستفادة من هذين البعدين، وكيفية التعامل معهما بطريقة متكاملة منذ المراحل المبكرة لبناء السلام، الجمع بين أدواتنا السياسية والإنمائية والأمنية والإنسانية في إطار متسق واحد. وفي كل بلد من البلدان التي تعمل اللجنة فيها، بما في ذلك في التشكيلات الأربع التي تشارك فيها البرتغال، فإنها تسهم بالتأكيد في الجهد الذي تبذله الأمم المتحدة لوضع ذلك الإطار،

كما أن تفرد لجنة بناء السلام نابع أيضا من عضويتها، حيث تضم دولا أعضاء ومنظمات دولية، ومن انخراطها مع الأطراف الفاعلة الوطنية فيما يخص تحديد أولويات بناء السلام. ويشكل نهجها، الذي يقوم على أساس العمل المتبادل بين اللجنة وسلطات البلدان المدرجة في جدول أعمالها، حافزا قويا للملكية الوطنية لعمليات توطيد السلام. إن إطلاق استراتيجية المصالحة الوطنية في ليبريا، وإجراء الانتخابات في سيراليون وتعبئة الموارد لدعم استراتيجية جديدة للحد من الفقر في بوروندي ليست سوى بعض الأمثلة الأخيرة عن مدى نجاح تلك الشراكات في حال وجود التزام وطني واسع ومستمر. في نفس الوقت، تشكل استعادة واحترام النظام الدستوري في غينيا – بيساو، وإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في سيراليون وبوروندي، وكذلك الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تحديات كبيرة. وتلك تحديات

نرى أنها تشجعنا جميعا على التفكير بشأن كيفية الاستفادة القصوى من اللجنة لمساعدة تلك البلدان على التصدي بنجاح للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والتغلب على تلك العقبات.

في ذلك الصدد، وبالنظر إلى الحالة العامة في غينيا – بيساو، ورغم التحديات الراهنة في الميدان، فإننا نعتقد بأنه بوسع تشكيلة اللجنة الاستمرار في الاضطلاع بدور نشط، أي من خلال توفير الدعم السياسي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومن خلال تيسير الحوار، وذلك بمجرد التوصل إلى اتفاق سياسي أوسع للمضي قدما. ويجب أن يرافق استعادة النظام الدستوري التزام من قبل المجتمع الدولي بتحقيق الاستقرار والتنمية في غينيا – بيساو. ولتشكيلة اللجنة دور فيما يخص تعزيز وتيسير ذلك الالتزام أيضا.

وثمة جانب آخر بالغ الأهمية يتمثل في الحوار السياسي. وتشكل بيانات الاتفاق المتبادل، فضلا عن الزيارات التي يقوم بها رؤساء التشكيلات، فرصا ممتازة لنقل رسائل سياسية فيما يتعلق بالحالة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. لكن يجب أن ندرك بأن ثمة حاجة لمزيد من التحسين لتوضيح الدور السياسي لرؤساء تشكيلات اللجنة، مع دور الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، التي تتمثل في الممثلين الخاصين للأمين العام، ليس فقط لتجنب الازدواجية ولكن أيضا لتعزيز أوجه التآزر والتكامل.

وفي ذلك السياق، يشجعنا التقدم الحاصل في التفاعل بين اللجنة ومجلس الأمن الذي لوحظ طيلة عام ٢٠١٢. وأثبتت مشورة رؤساء التشكيلات القطرية، في سياق تجديد الولاية على سبيل المثال، قيمتها وينبغي القيام بها على نحو منتظم. كما ينبغي أيضا اعتبار إسهامات اللجنة، إنذارا مبكرا عن انتكاسات محتملة في توطيد السلام في بلدان محددة.

ومع ذلك، فيما يخص مسألة المجالات ذات الأولوية، فإننا نعتقد أن المناقشات بشأن المسائل عبر الوطنية، مثل تلك المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا، واعدة جدا وتمثل محاولة لتوفير بعد إقليمي لأعمال اللجنة. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب أيضا بالبعثة المشتركة الحديثة لتشكيلتي سيراليون وليبريا بوصفها خطوة أخرى في ذلك الصدد. ولذلك، نشجع التشكيلات على مواصلة التعاون فيما بينها، وكذلك العمل بشكل وثيق مع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، ولا سيما في غرب أفريقيا، في مجالات مثل تنفيذ مشاريع ملموسة لمكافحة الجريمة المنظمة. وفي الوقت نفسه، تسهم زيادة مشاركتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل اتحاد نهر مانو، أيضا في تحسين الدعم المقدم إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

إن اللجنة لا تهدف إلى توفير حل واحد يلائم الجميع. فتعقيدات بناء السلام بوصفها عملية متعددة الجوانب ومنتشرة، يتطلب اعتماد نهج خاص لكل بلد على حدة. ومع ذلك، ثمة مبادئ أساسية ودروس مستفادة يجب أن تؤطر عملنا، من بينها، نود أن نشدد على تعزيز المؤسسات الوطنية. وكلما أظهر البلد نضجا مؤسسيا، كلما كانت قدرة اللجنة أفضل على توفير الدعم لسياسات مملوكة ومنفذة وطنيا.

وأخيرا، خلال فترة التقشف المالي، غني عن القول إن اللجنة بوسعها الاضطلاع بدور أساسي فيما يخص تعبئة موارد المانحين، وتحديد الفجوات التمويلية، وأوجه التداخل والأولويات فيما يخص المساعدة الدولية. ونشجع على مواصلة العمل في الميدان، من خلال مشاركة أكثر منهجية مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، وكذلك القطاع الخاص. ونحن نقترب من نهاية فترة عمل الخطة الحالية ودخول صندوق بناء السلام دورة تخطيط جديدة، فإننا نتطلع إلى عملية استعراض صندوق بناء السلام خلال عام ٢٠١٣.

كما هو الحال دائما، فإن البرتغال على استعداد للدخول في مناقشة مفتوحة وإبداعية، لا سيما بشأن سبل تعزيز إسهام اللجنة في اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات أكثر كفاءة وتكاملا،

خلال مختلف مراحل توطيد السلام في فترة ما بعد الصراع في البلدان المعنية. وفي الواقع، فإن نجاح اللجنة في الاضطلاع بمهامها يمثل إنجازاتنا الجماعية في اتجاه تحقيق السلام المستدام. وبالتالي، فإننا ننتهز هذه الفرصة لشكر السفير عبد المؤمن على عمله خلال رئاسته للجنة، والإعراب من خلال الرئيس، عن دعمنا للسفير رانكو فيلوفتش، مع إعادة التأكيد على استعدادنا لمواصلة التعاون مع مكتب دعم بناء السلام من أجل أن ينفذ بنجاح المهام المقبلة.

السيد توري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إن وفد بلدي يشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة للجمعية العامة بشأن بناء السلام. ونشيد برئيس الدورة السادسة للجنة بناء السلام، السفير مؤمن من بنغلاديش، والأمين العام بان كي – مون على قيادتهما وجودة وأهمية التقريرين المعروضين علينا (A/67/715 و A/67/711). كما نشكر سفير كرواتيا رانكو فيلوفتش، الرئيس الجديد للجنة، على بيانه (انظر A/67/PV.69) ونتمنى له كل التوفيق والنجاح كرئيس للجنة. ويرحب وفد بلدي أيضا باهتمام كبير بالبيانات التي أدلى بها رؤساء التشكيلات القطرية (انظر A/67/PV.69).

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جميع أعضاء تشكيلة غينيا للإجراءات التي اتخذوها لصالح بلدي. وأشكر أيضا جميع أعضاء فريق مكتب دعم بناء السلام على جهودهم الدؤوبة ومبادراتهم المبتكرة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل تونس باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/67/PV.69) ويود إبداء الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

تعتبر لجنة بناء السلام – بصفتها هيئة حكومية دولية ذات ولاية شاملة – ابتكارا من شأنه أن يسهم في تحسين اتساق مشاركة المجتمع الدولي في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، عبر إدماج الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية. وترحب حكومة بلدي بالتقدم المحرز من قبل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في عام ٢٠١٢، وخاصة تنفيذ الاستراتيجيات المعنية بتحقيق المصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني وتقديم المساعدة في العملية الانتخابية، وتعبئة الموارد وتنسيق المساعدات الدولية. ومع ذلك، فلا يزال ممكنا تعزيز تلك النتائج، وخاصة التفاعل بين لجنة بناء السلام والسلطات في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، فضلا عن التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، والدعم السياسي وتحسين أساليب عمل اللجنة.

ويكتسي احترام مبدأ الملكية الوطنية أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ أهداف بناء السلام. وفي ذلك الصدد، ينبغي للسلطات الوطنية أن تشارك بصورة أوثق في عمليات تحضير وتنفيذ عمل لجنة بناء السلام، نظرا إلى أن المسؤولية عن بناء السلام تقع على عاتق تلك السلطات في المقام الأول.

وتحث حكومة بلدي أيضا لجنة بناء السلام على بذل المزيد من الجهود في مجال تعبئة الموارد، وخاصة عن طريق مساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها في تنفيذ آليات وطنية بوسعها أن تجتذب الدعم المالي والتقني بصورة مستمرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا زيادة تنسيق العمل الذي تضطلع به مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في بناء السلام، سواء في المقر أو في الميدان على حد سواء، بغية مواءمة أولويات الأطراف مع تلك الأولويات التي أنشئت في بيان الالتزامات المتبادلة.

وبالنسبة للحالة المحددة لبلدي، فقد مكننا التعاون بين تشكيلة غينيا برئاسة لكسمبرغ، والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، برئاسة اليابان، فضلا عن التعاون مع حكومة غينيا من تحديد أصحاب المصلحة والبرامج ذات الصلة، علاوة على تمكننا من تحديد مجالات التداخل والثغرات فيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية برمتها. وأود أيضا أن أوجه الانتباه إلى أن التعاون الوثيق بين الحكومة وصندوق بناء السلام قد أدى إلى إحراز تقدم كبير،

وخاصة في مجال إصلاح القطاع الأمني عبر إجراء التعداد الحيوي لأفراد القوات المسلحة وإحالة ٣ ٩٢٨ جنديا إلى التقاعد. وأسهمت حكومة غينيا – في اتساق مع مبدأ الملكية الوطنية – بتمويل ربع التكلفة الإجمالية، على الرغم من شح مواردنا.

وفي غضون ذلك حشد صندوق بناء السلام الموارد المالية والتقنية اللازمة لتمويل التعداد الحيوي للقوات المسلحة، ولما تبقى من مشروع تقاعد الجنود. وبذلك فقد أسهم الصندوق في تعزيز حوكمة قطاع الأمن في الأجل القصير عن طريق تفعيل نظام تقاعد الجنود في الأجل الطويل. وقد أسفر ذلك عن تخفيض كبير بنسبة ١٥ في المائة من القوات مقترنا بتخفيض في الميزانيات أيضا. وقد مكننا التعداد الحيوي من تحديد الإصلاحات الضرورية مثل إعادة تنظيم إدارة الموارد البشرية في الجيش، وتعداد قوة الشرطة. وسمح لنا أيضا نشر مستشار رفيع المستوى وفريق من الخبراء لتقديم الدعم الاستراتيجي في مجال إصلاح قطاع الأمن في كوناكري بالتعرف على زيادة مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين في تنفيذ استراتيجية وطنية معنية بإصلاح قطاع الأمن بطريقة ناجحة، وتحسين تنسيق الأنشطة في إطار منظومة الأمم المتحدة، والالتزام من جانب الحكومة بتخصيص مزيد من الموارد لقطاع الأمن في ميزانيتها لعام ٢٠١٣.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرحب بالدعم المتواصل الذي يقدمه الصندوق إلى غينيا في مجالين اثنين يتسمان بالأولوية في برنامجها الوطني المتعلق ببناء السلام: تعزيز المصالحة الوطنية، والسياسة المعنية بتوفير فرص العمل للشباب والنساء. وفي سبيل تعزيز تلك الإنجازات فإن من رأينا أنه يجب على غينيا وشركائها الاستفادة من الديناميات والثقة اللتين تولدتا بفعل تلك النجاحات الأولية التي تحققت، بهدف مواصلة تلك الإصلاحات من خلال توسيع نطاقها إلى مكونات أخرى لقطاع الأمن، وتحديدا الشرطة ونظام العدالة.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن لجنة بناء السلام سوف تعزز فعاليتها من خلال إدماج البعد دون الإقليمي في نهجها بغية التصدي لآفات عديدة في منطقة غرب أفريقيا بأسرها، وهي تهدد سيراليون وغينيا وغينيا – بيساو وليبريا. ويرى وفد بلدي لذلك السبب، أنه ينبغي أن تنظر لجنة بناء السلام في إنشاء إطار تشاوري دائم بين أعضائها والمنظمات دون الإقليمية، مثل اتحاد نهر مانو من جهة، ورؤساء تشكيلاتها القطرية المخصصة الأربع من جهة أخرى.

وأخيرا، أود أن أكرر عزم حكومة بلدي على العمل بشكل أوثق مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والمجتمع الدولي بأسره من أجل تعزيز شراكة فعالة ترقى إلى مستوى توقعات جميع الأطراف.

السيد إلييشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تعتبر أنشطة بناء السلام أحد العوامل الرئيسية لتسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار عقب انتهاء الصراع، وتجنب استئناف الأزمات بطريقة فعالة. لكن وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال من قبل الأمم المتحدة من خلال عمليات حفظ السلام، ومكتب دعم بناء السلام والتشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام، فإن المساعدة المقدمة إلى البلدان الخارجة من الصراعات لا تزال جزئية. هناك حاجة واضحة إلى تحسين التنسيق وتقسيم العمل بين المشاركين في عملية بناء السلام وإضفاء طابع منهجي على العملية.

غير أن تحقيق تلك الأهداف لا يعني بالضرورة إنشاء هياكل أو آليات مؤسسية إضافية. ونشعر بأن إمكانية تحسين الهيكل القائم المتاح لنا بالفعل في هذا المجال لم تتحقق بصورة كاملة بعد. ويدعم الاتحاد الروسي الأنشطة التي تضطلع بها لجنة بناء السلام، بوصفها إحدى الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية المعنية بتنسيق المساعدة في مجال بناء السلام. ونرى قيمة مضافة في توفير المساعدة النوعية والاستشارية إلى مجلس الأمن بشأن

البلدان المدرجة في جدول أعمالها بناء على طلبه. ونرى أنه يجب أن تسهم اللجنة – في إطار ولايتها – في حل معظم المسائل الشاملة المتعلقة ببناء السلام، والتي لها صلة بمنظومة الأمم المتحدة في جميع المجالات، وتقتضي إجراء مناقشات عديدة مع الدول الأعضاء في إطار هيئات الأمم المتحدة المتخصصة.

ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحسين النتائج العملية التي أسفرت عنها أنشطة اللجنة. فقد تحققت نتائج باهرة في عدد من البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، في التصدي للأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز مؤسسات الدولة، والتنسيق وتعبئة الموارد تحقيقا لتلك الغايات. في الوقت نفسه، يقتضي نموذجا غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى إجراء تحليل دقيق لمشاركة لجنة بناء السلام في عمليات التسوية في مرحلة ما بعد الصراع في هذين البلدين في الوقت المناسب وبطريقة فعالة حيث نشهد تفاقما عاما لهاتين الحالتين.

وللأسف، لم ينجح بناء السلام هناك. ومن الواضح أن الحلول التي تثبت فعاليتها في بعض السياقات قد لا تكون دائما فعالة في سياقات أخرى. في ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية الملكية الوطنية للدول التي تمر بعملية بناء السلام. علاوة على ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى المحافظة – فعلا وليس قولا – على المبادئ المتعلقة باحترام سيادةالدول الخارجة من الصراع وسلامتها الإقليمية والاعتراف بالمسؤوليات والأولويات الوطنية في إطار بناء السلام.

والجهة التي ينبغي أن تضطلع بدور قيادي في كفالة هذه الملكية هي الحكومات التي تمثل مصالح مجتمعاتها قاطبة. ويمكن أن تكون أنشطة بناء السلام ذات أهمية حاسمة إنْ قُدِّمت في الوقت المناسب، وعلى النطاق المطلوب، وكذلك عندما تركز على الاضطلاع بالمهام المرتبطة ارتباطا مباشرا بالقضاء على أسباب الصراع الجذرية. في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، يجب ألا نأخذ في الحسبان الاعتبارات السياسية فحسب، بل يجب أيضا أن نساعد في التنمية الاقتصادية، وتسوية المسائل الاجتماعية الملحة، وإيجاد فرص العمل، مما يمكن أن يؤدي إلى التخفيف من حدة الخلافات السياسية. في هذا الصدد، يمكن أن تضطلع صناديق وبرامج الأمم المتحدة بدور رئيسي.

فيما يتعلق بأنشطة لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٢، نود أن نشكر الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، على اضطلاعه برئاسة لجنة بناء السلام. لقد كانت السنة الماضية للجنة حافلة بالأنشطة، ونشيد بالنتائج التي تحققت. ونحن على ثقة بأن الرئيس الحالي، رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية، والممثل الدائم لكرواتيا، السيد رانكو فيلوفيتش، سيكفل أن تواصل اللجنة مضيها قدما. لقد استمعنا بالأمس باهتمام إلى بيانه (A/67/PV.69)، الذي أدلى به، على حد علمنا، بصفته الوطنية.

حدد تقرير اللجنة (A/67/715) عددا من التحديات المقبلة. يتسم البرنامج ببعد مداه، ويهدف إلى زيادة فعالية عمل اللجنة في تنسيق الجهود الدولية لبناء السلام، وإعداد التوصيات بشأن ما يجري من تنسيق الدعم الدولي للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وتبسيط أساليب عملها.

لقد قرأنا بعناية التقرير عن أنشطة صندوق بناء السلام (A/67/711). ونعتقد أن صندوق بناء السلام أحد أهم عناصر هيكل بناء السلام. إن تلك الآلية المعنية بالتخصيص السريع لتيسير جمع الموارد الطويلة الأجل لأغراض التعمير والتنمية قد أثبت فعاليتها. وستواصل روسيا الإسهام بمبلغ مليوني دولار للصندوق على أساس سنوي. لقد بلغ إجمالي مساهمة روسيا ١٠ ملايين دولار، ما يجعل بلدنا من بين أكبر المانحين للصندوق.

يسمح تقديم المساعدة في إطار صندوق بناء السلام على أساس برامج ومشاريع الأمم المتحدة بأخذ أولويات البلد المضيف في الاعتبار، ويكفل أن تتاح للصندوق الموارد اللازمة للتصدي لتلك التحديات. وما زلنا نعتقد بوجوب أن يكون

هناك تقسيم للموارد، وأنه ينبغي ألا يفرض أي نوع من أنواع المشاريع المواضيعية بصورة مصطنعة. وينبغي أن تحدد الحكومات بنفسها المجالات ذات الأولوية.

السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم الذي أحرزه صندوق بناء السلام (A/67/711) ونشكر لجنة بناء السلام على تقريرها عن دورتها السادسة (A/67/715). ونقدر إسهامات لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام في شتى عمليات وقدرات بناء السلام.

اسمحوا لي أن أهنئ وأشكر السفير عبد المؤمن على رئاسته الفعالة للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢، ونعبر عن ترحيبنا بانتخاب السفير رانكو فيلوفيتش رئيسا لها بأن نؤكد من جديد تعاوننا ودعمنا، وبأن نتمنى له كل النجاح في عام ٢٠١٣.

ما برحت الولايات المتحدة على اقتناع بأن دعم عمليات الانتقال الناجحة من الصراع ينبغي أن يكون من بين أعلى الأولويات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة ككل. ويوضح التقرير الأخير للأمين العام التحديات المحتملة والقائمة التي تواجه عمل الجنة. ونحن نتشاطر الأمين العام قوله إن الملكية الوطنية القوية، وتعزيز علاقة العمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في الميدان، وتحديد أولويات الموارد، تشكل جميعها عناصر أساسية لنجاح اللجنة.

وتحيط الولايات المتحدة علما بالمعالم المهمة على طريق بناء السلام عام ٢٠١٢، لا سيما إجراء انتخابات سلمية في سيراليون، وإطلاق استراتيجية للمصالحة الوطنية في ليبريا. ونرحب باستمرار انخراط لجنة بناء السلام في سيراليون، بينما تخفض المنظمة تدريجيا مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. ويمكن أن يصبح تواصل العملية الانتقالية في سيراليون مثالا يحتذى في المضي قدما. وعلى النقيض من ذلك، فإن أحداثا مثل الانقلاب العسكري في غينيا – بيساو في عام ٢٠١٢ والعنف الجاري في جمهورية أفريقيا الوسطى تذكرنا اليوم تذكيرا صارخا بهشاشة الانتقال وبالحاجة إلى المزيد من اليقظة والعمل من جانب لجنة بناء السلام وأصحاب المصلحة الآخرين.

ينبغي أن يظل الاتساق الاستراتيجي في جميع أبعاد الاستجابة والدعم الدوليين إحدى الأولويات الرئيسية لأدوات الأمم المتحدة لبناء السلام. ينبغي ترجمة ذلك إلى رسائل متسقة مع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، ما من شأنه أن يكفل أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت متسق، بما في ذلك فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

لذلك ينبغي أن يظل من بين الأولويات تعزيزُ الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. وترى الولايات المتحدة أن ثمة إمكانية خاصة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. الأدوات والموارد التي تملكها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ضرورية لنجاح الانتقال بعد انتهاء الصراع، ويجب أن تكمل الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي والنهوض بالمصالحة. ونثني على ما تبذله لجنة بناء السلام من جهود بهدف تعزيز تلك الشراكات، ونحثها على استكشاف المزيد من التعاون مع القطاع الخاص، فضلا عن المنظمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الأخرى:

هناك أيضا تآزر طبيعي، من الممكن استكشافه بصورة أفضل، بين لجنة بناء السلام ومبادرات مثل مجموعة الدول الهشة السبع والخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة. داخل أسرة الأمم المتحدة، نرى أيضا مجالا لأن تقوم لجنة بناء السلام – بالتعاون مع مجلس الأمن، والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأشكال وجود الأمم المتحدة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة – بصياغة أفضل للتوقعات المتبادلة ولأدوار كل طرف من الأطراف. لقد كانت

الإحاطات التي قدمها رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام خلال تجديد ولايات البعثات السياسية الخاصة بناءة، ونتطلع إلى المزيد من ذلك النوع من التعاون.

تحث الولايات المتحدة اللجنة على السعي إلى تحقيق قدر أكبر من المشاركة النشطة نشاطا ثابتا من جانب ممثلي البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ولدى لجنة بناء السلام سجل متفاوت في ذلك الصدد. ونتطلع إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة لكي تقوم بتحديد أفضل أشكال التعاون مع لجنة بناء السلام في جهودهما الرامية إلى كفالة أن تكون الشراكة بينهما شراكة ديناميكية.

ونقدر دعوة الأمين العام إلى تحسين الأدوات العملية الخاصة بكل قطر لتقييم الآثار وقياس النتائج، وكفالة أن تتكيف الأدوات مع الاحتياجات الناشئة في البلدان، ووضع آليات عملية لتيسير التعلُّم عبر التشكيلة، ولتوليد قدر أعمق من الاهتمام والالتزام وسط جميع أعضاء الأمم المتحدة. ونرحب بدعوة الأمين العام اللجنةَ إلى تركيز جهودها بصورة أفضل على المسائل المواضيعية مثل خلق فرص العمل، وتمكين المرأة، والمصالحة الوطنية والشباب، وزيادة انخراطها مع الحكومة المضيفة بشأن الأولويات.

ونحيط علما بانخراط اللجنة في ليبريا بشأن المصالحة الوطنية والإصلاحات الدستورية والانتخابية، ودور المرأة باعتبارها عنصرا من عناصر التغيير في المجتمع. ونلاحظ أيضا الجهود التي تبذلها اللجنة في غينيا لتعزيز فرص العمل للشباب. ونحث اللجنة على حشد الدعم الدولي على نحو أوسع نطاقا لتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، فإن الولايات المتحدة سعيدة بما يبذله تدريجيا من جهود ترمي إلى التركيز على الميزة النسبية.

وقد ساعد الصندوق على سد الثغرات الحاسمة في أعقاب الأزمات وفي البلدان الخارجة من الصراع، مثل تمويل إصلاح قطاع الأمن والمعاشات التقاعدية لضباط الجيش الذين سيتقاعدون في غينيا.

نظرا لزيادة الطلبات على التمويل ذي الأجل الطويل، فإن الأمانة العامة بحاجة إلى مضاعفة جهودها لضمان استمرار تمويل صندوق بناء السلام في ملء الفجوات التي يعجز المانحون الآخرون عن سدها. هذا ينطبق بنفس القدر على مرفق الاستجابة الفورية ومرفق بناء السلام والانتعاش. ولا نزال نؤيد الاستعراض الجاري لآلية اللجنة التوجيهية المشتركة لضمان أن تجسد هذه الآليات ملكية وطنية واسعة النطاق، بما في ذلك في إطار المجتمع المدني والدوائر الرئيسية الأخرى، مثل جماعات المعارضة الرئيسية والشباب والنساء؛ وتعمل سريعا من أجل تحقيق النتائج في الوقت المناسب، وتوفر المراقبة والمساءلة.

نشيد أيضا بالجهود التي يبذلها صندوق بناء السلام في المجالات التي أظهرت تأثرا، مثل إصلاح قطاع الأمن وبرامج إعادة الإدماج. نوصي بأن يبحث الصندوق عن سبل أكثر ابتكارا لتعزيز الأثر في جميع مجالات التشغيل ومواصلة جهوده للعمل بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك مصارف التنمية، ومجموعة الدول الهشة السبع، وشركاء الاتفاق الجديد.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أكرر ما قاله الآخرون في توجيه الشكر إلى الأمين العام ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام على تقريريهما الشاملين (A/67/711 و A/67/715). النرويج تتفق تماما مع الملاحظة الواردة في تقرير اللجنة التي تقول إننا شهدنا في عام ٢٠١٢ إمكانات اللجنة ونواحي القصور فيها.

من الواضح أنه كانت هناك تطورات إيجابية في بعض البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة، في حين تراجعت للأسف بعض البلدان الأخرى إلى الوراء. هذا السجل المختلط

يوضح مرة أخرى أن عملية بناء السلام تتسم بالصعوبة وتستغرق وقتا وتنطوي على مخاطر كثيرة. علينا ان نتحلى بالصبر وألا نفترض وجود حلول سريعة. من الواضح أن الصبر يتطلب أيضا إرادة سياسية. ولذلك يسر النرويج أنه تم الاعتراف بالأهمية الأساسية لبناء السلام خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

إحدى الميزات النسبية الهامة للجنة هي أنها في الواقع تبذل مزيدا من الجهود المستدامة والطويلة الأجل لدعم البلدان في تعزيز السلام والسعي لتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة. وإذ تقوم بذلك، يجب عليها دعم الملكية الوطنية لعملية السلام والمصالحة. في الوقت نفسه، لا بد من أن تكون هذه العمليات شاملة للجميع وتشارك فيها كل قطاعات المجتمع.

من الواضح أن النزاعات العنيفة لا يمكن تسويتها أو حلها بطريقة عادلة ومستدامة إلا إذا كانت المرأة جزءا من العملية. هناك وعي متزايد بدور المرأة في بناء السلام، ويجب علينا ضمان التنفيذ الكامل لخطة عمل النقاط السبع لمراعاة المنظور الجنساني في عملية بناء السلام. إن عدم المضي قدما في خطة العمل سيكون خطأ مكلفا لا يمكننا اقترافه.

الملكية الوطنية هي إحدى الأهداف الرئيسية للمبادرة المتعلقة بالقدرات المدنية في أعقاب الصراع. ويسر النرويج أن اللجنة التنظيمية أعربت في اجتماعاتها عن تأييدها القوي للمبادرة التي سوف تمكننا من تطوير طرق جديدة للتعاون وإقامة الشراكات في دعم البلدان الخارجة من الصراعات.

النرويج تشيد بجهود اللجنة الرامية إلى إقامة شراكات قوية مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية. ولئن أثبتت التجربة أنها أكثر صعوبة، فإن علينا أن نسعى أيضا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى الاضطلاع بالشراكة مع المؤسسات والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص.

الشراكات ضرورية لتعبئة الموارد، التي كانت تمثل أولوية بالنسبة للجنة في عام ٢٠١٢. إن النرويج بتناولها مسألة تعبئة الموارد، إنما تكرر تقديرها لصندوق بناء السلام. إن تركيز الصندوق على البلدان غير المدرجة على جدول أعمال اللجنة، وسرعة تصرفه واستعداده للمخاطرة، وقاعدة الجهات المانحة الكبيرة، كلها تشكل قوة الصندوق الرئيسية وقيمتة المضافة. ولكن يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الصندوق هو أولا وقبل كل شيء صندوق حفاز، ولا يمكنه أن يكون مصدر التمويل الرئيسي لعملية بناء السلام في بلد ما.

في حين أن النرويج تواصل حث المانحين التقليديين للحفاظ على مستوى تبرعاتها أو زيادتها، يجب أن نسعى أيضا إلى إشراك الجهات المانحة غير التقليدية، وخاصة في الاقتصادات الناشئة. إن دعم بناء السلام هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع أعضاء الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى استكشاف السبل والوسائل لتعزيز تعبئة الموارد المحلية في البلدان المعنية. إن تعبئة الموارد المحلية، مثل التوسع في استخدام الضرائب، سوف يعزز الملكية الوطنية.

اللجنة هي جزء من أسرة الأمم المتحدة، ويجب عليها أن تعتبر كفالة الانسجام بين أفراد تلك الأسرة والإسهام في تحقيق هدفنا العام لتوحيد الأداء هما غرضها الأساسي. أما على المستوى القطري، فتتمثل إحدى المهام الأساسية في دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية والممثلين الخاصين للأمين العام. إن اللجنة إذ تقوم بذلك يمكنها أن تؤدي بصورة أفضل دورها المتمثل المؤازرة السياسية للبلد المعني.

وأختتم بالقول أن اللجنة قد قطعت شوطا طويلا منذ تأسيسها قبل ما يقرب من ثماني سنوات. وقد ثبت أنه يمكن أن تحدث تغييرا في العديد من البلدان المدرجة على جدول أعمالها، وفي الوقت نفسه، من الواضح أن يمكن إجراء مزيد من التحسينات في أساليب عملها. ويسعد النرويج أنه سيتم

تناول هذا الموضوع بمزيد من التعمق في عام ٢٠١٣، ونحن نتطلع إلى المشاركة في هذه المداولات.

السيدة سيزارا (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية) أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/67/715) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/711). أشكر أيضا السفير رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا، على بيانه. اسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير عبد المؤمن أبو الكلام، الممثل الدائم لبنغلاديش، على عرضه التقرير السنوي للجنة بناء السلام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل تونس، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

على النحو المبين في تقرير اللجنة، اتخذت اللجنة، منذ إجراء استعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٢، وخلال اعتماد خرائط الطريق للإجراءات في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، خطوات مهمة لتنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في الاستعراض. ترحب إثيوبيا بالنسق الجديد للإبلاغ الذي تم أعداده ليتمحور على مواضيع تحظى بالتركيز. وعلى وجه الخصوص، يسرنا أن نلاحظ أنه ينصب تركيز اللجنة على تحسين علاقاتها مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وتعزيز التنسيق، وتحسين أساليب عملها. وهذه الزيادة في التركيز بلا شك سوف تعزز الأثر الذي ستحدثه اللجنة في الميدان.

نشيد أيضا بجهود اللجنة المتواصلة من أجل تحسين دورها في تعبئة الموارد، وإقامة الشراكات، ودعم الملكية الوطنية وبناء القدرات. كما نأمل أن تكون اللجنة جاهزة قريبا لتدرج في جدول أعمالها بلدانا إضافية خارجة من الصراع، بناء على طلب تلك البلدان، علاوة على البلدان الستة قيد النظر. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى الدعم المقدم من صندوق بناء السلام إلى جمهورية جنوب السودان والصومال.

نود أن تسليط الضوء على ما يلي. أولا، الملكية الوطنية لا تزال تكتسي أهمية، وتحقيقا لهذه الغاية فمن الأهمية بمكان أن يستمر انسجام أطر المشاركة والمساعدة لكل من اللجنة والصندوق مع الاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني ومع أولويات البلدان الخارجة من الصراع.

ثانيا، جرت معظم الصراعات في البلدان النامية، التي أجرى الكثير منها انتقالا ناجحا من حالة الصراع إلى بناء المؤسسات والتنمية. وفي خضم هذه العملية الصعبة، من الضروري استخدام الأخصائيين المدنيين من الجنوب العالمي بشكل ملائم. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تأييدا تاما تعزيز الاتصال والتعاون الوثيق بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي.

ثالثا، نحن نؤيد تأييدا تاما التركيز على الجهود المبذولة لتعبئة الموارد والشراكات وتنسيق المعونة الوطنية، فضلا عن تعزيز الشراكة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. ومن المهم أيضا إشراك المؤسسات والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص.

أنتقل إلى تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، ازداد مجموع المساهمات في الصندوق زيادة كبيرة من ٥٨,١ مليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٨٠,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٢. إننا نشكر الدول الأعضاء التي قدمت تلك المساهمات القيمة ونشكر أيضا الجهات المانحة الجديدة للصندوق. ومن المشجع أيضا اعتبار ما يقرب من ٨٨ في المائة من مشاريع صندوق بناء السلام بأنها على المسار الصحيح. ويعني ذلك تحسن فعالية البرنامج خلال عام ٢٠١٢.

أخيرا، اسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزام إثيوبيا بالمشاركة البناءة في جميع أنشطة بناء السلام في المستقبل.

السيد غوفندر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي شكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن

التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/67/711) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/715). في البداية، تود جنوب أفريقيا تهنئة سعادة السفير رانكو فيلوفتش، الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا، على توليه رئاسة لجنة بناء السلام. أيضا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الخالص لسعادة السفير أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، على عمله الممتاز خلال فترة ولايته كرئيس للجنة. كما نشكر أيضا، رؤساء التشكيلات القطرية، والأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام السيدة جودي شينغ هوبكيتر، على إسهام كل منهم في تعزيز عمل لجنة بناء السلام.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل تونس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/67/PV.69).

إن تقرير لجنة بناء السلام وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، يتيحان فرصة مهمة لتقييم وتوطيد المكاسب التي تحققت وتحديد التحديات في سياق بناء السلام. وتشير التقارير إلى التقدم الملحوظ الذي أحرزته اللجنة من خلال اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية، فيما يخص إحداث المزيد من الاتساق والتنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين، سواء في الميدان أو في نيويورك.

كما نشير أيضا إلى النجاحات المسجلة فيما يخص أنشطة متابعة التوصيات الصادرة في استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد ترجمت تلك المكاسب إلى نتائج ملموسة بالنسبة للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. بينما نلاحظ نتائج متباينة بين التشكيلات القطرية الست، فإن التوقعات مشجعة بشكل عام، وتؤكد لنا بأن دور لجنة بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة دور حيوي في الواقع، ويستحق الدعم الكامل من لدن جميع الدول الأعضاء.

ويشير كلا التقريرين بشكل صائب، إلى أن الملكية الوطنية جزء لا يتجزأ من أي مبادرة بناء سلام وأن أسرع استجابة ممكنة من جانب المجتمع الدولي أمر أساسي لدعم عملية انتقالية ناجحة للبلدان الخارجة من الصراع. ونتفق تماما مع الأمين العام عندما يشير إلى أن اللجنة توفر للمجتمع الدولي منصة سياسية استراتيجية قادرة على الجمع بين الأطراف الفاعلة الأكثر تأثيرا في العالم من أجل المضي قدما بجدول أعمال بناء السلام. لقد رأينا، في هذا الصدد، المكاسب المثمرة في ليبريا وسيراليون، حيث أجريت انتخابات تعددية ناجحة خلال السنوات الأخيرة. وقد أسهم الدعم والمساعدة الحاسمان، اللذان قدمتهما اللجنة لتلك العمليات، في إجراء تلك العمليات الانتخابية على الصعيدين الرئاسي والبرلماني وصعيد الحكومة المحلية. ويتمثل الأثر المباشر في أن مواطني تلك البلدان بدأوا جني فوائد السلام وأسهموا بشكل مباشر في تقرير مصائرهم. ولاحظنا أيضا إحراز تقدم مماثل في بوروندي، حيث انتقلت عملية بناء الدولة من المستوى السياسي إلى أبعد منه، أي إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وإلى المجال الاقتصادي لمعالجة الحد من الفقر.

إن تعطل أنشطة صندوق بناء السلام أمر مؤسف حقا، كما هي الحالة في غينيا بيساو. ويذكرنا ذلك مرة أخرى بأن الملكية الوطنية أمر بالغ الأهمية لضمان أن تظل مهام ومسؤوليات بناء السلام على الطريق الصحيح، حيث نعلم جميعا بأن الغرض من إنشاء لجنة بناء السلام، وكذلك صندوق بناء السلام، هو أساسا من أجل العمل في بيئات ما بعد الصراع التي التزمت فيها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على الصعيد الوطني ببناء السلام، أو أظهروا التزاما به. إننا نتطلع إلى استئناف مبكر لأنشطة الصندوق في غينيا بيساو من أجل البناء على المكاسب التي حققتها التشكيلة القطرية في الماضي.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى تذكرنا بحجم المشكلة التي على اللجنة والمجتمع الدولي التعامل معها في سياق بناء السلام. والتجارب في جمهورية أفريقيا الوسطى هي مصدر قلق بالغ لوفد بلدي،

خاصة وأن تلك الأحداث قد أدت إلى نكسة كبيرة في المكاسب المهمة التي حققتها التشكيلة القطرية في مجال إصلاح قطاع الأمن، والزخم المتنامي بخصوص عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إننا نحيط علما بالبيان الصحفي الصادر مؤخرا (SC/10960) عن مجلس الأمن بشأن الحالة في البلد، ونؤيد الدعوة التي وجهها المجلس لاستعادة سيادة القانون والنظام الدستوري وتنفيذ اتفاقات ليبرفيل. ونتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي ومبكر للنزاع.

لا يمكن التأكيد بما يكفي على ضرورة التنسيق والاتساق والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة، وكذلك داخل وبين منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الهيئات الرئيسية. إننا نؤيد بقوة وجهة نظر الأمين العام المتعلقة بمنح تعزيز العلاقات مع مجلس الأمن الأولوية، لا سيما في ضوء واقع إحالة مجلس الأمن، خمسا من الدول الست المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ونشيد بالتفاعل المستمر، من خلال استضافة حوارات غير رسمية وجلسات الإحاطة الإعلامية المقدمة إلى المجلس من قبل التشكيلات القطرية، ونشجع على المزيد من التعاون في ذلك الصدد.

إننا نعتقد أن ثمة إمكانيات كبيرة للقدرات المدنية الدولية، لا سيما تلك المنتمية إلى الجنوب العالمي، لتعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني بالنسبة لتلك الدول الخارجة من الصراعات، وفقا لاحتياجاتها الخاصة. وتشكل هيئة الاتحاد الأفريقي المعنية بالتعمير والتنمية في فترة ما بعد النزاع، إحدى آليات القارة الرامية إلى الحد من حدة النزاعات وطبيعتها المتكررة في أفريقيا، فضلا عن إحداث التنمية المستدامة.

توفر لجنة بناء السلام إطارا جيدا لتعزيز تبادل الخبرات بين البلدان المدرجة في جدول الأعمال وغيرها من البلدان التي قامت بعملية انتقالية ناجحة، من الصراع إلى التنمية. إننا نتفق مرة أخرى مع تقرير الأمين العام بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وأخيرا، حظيت جنوب أفريقيا مؤخرا بشرف انتخابها عضوا في لجنة بناء السلام. ولا نزال ملتزمين بدعم عمل اللجنة، وتحقيقا لتلك الغاية، سنسهم بنشاط في هياكل اللجنة.

السيدة نيانغ (السنغال) (تكلمت بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل تونس باسم حركة عدم الانحياز، ويرحب بعقد المناقشة العامة المشتركة اليوم بشأن بندي جدول الأعمال ٣١ و ١٠٧ المتعلقين بتقرير لجنة بناء السلام (A/67/715) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/711) على التوالي.

تتيح لنا مناقشة اليوم الفرصة للنظر في إنجازات هيئة الأمم المتحدة الاستشارية الحكومية الدولية التي تضطلع بدور فريد في استعادة وبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس لجنة بناء السلام المنتهية ولايته، السيد أبو الكلام عبد المؤمن، السفير والممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، على جهوده في قيادة لجنتنا. وأتمنى أيضا كل التوفيق للسيد رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا، في تنفيذ مهمته، وأؤكد له دعمنا الكامل.

تتسم مناقشة اليوم بحسن توقيتها لأنها تنعقد في بيئة مواتية للغاية، قدمت فيها الجهود المبذولة في سياق بناء السلام إسهاما كبيرا في إعادة بناء معظم البلدان المعنية. وفي الواقع، فإلى جانب غينيا – بيساو، التي علقت فيها أنشطة صندوق بناء السلام إلى أجل غير مسمى جراء الانقلاب العسكري، فقد واصلت لجنة بناء السلام دعم البلدان المدرجة في جدول أعمالها عبر تنفيذ عمليات أكثر شمولا في مجال بناء السلام.

ومن الواضح من خلال النظر في تقرير عام ٢٠١٢ عن صندوق بناء السلام أن التقدم المحرز حتى الآن لم يرق إلى

مستوى توقعاتنا. فلا تزال هناك العديد من التحديات القائمة التي تشمل، في جملة أمور، خلق فرص العمل للفئات الضعيفة، وخاصة الشباب والنساء، واستعادة نظام الإدارة اللا مركزية، وتفعيل المؤسسات الحكومية، فضلا عن توفير الخدمات العامة. وقد تضمن التقرير مجالين استراتيجيين يتسمان بالأولوية: تنشيط الاقتصاد واستعادة الخدمات الإدارية.

ولحسن الحظ، فقد أسفرت الدراسات التي أجراها مكتب دعم بناء السلام عن توصيات أود أن أتناولها هنا، بما في ذلك برامج معنية بإصلاح قطاع الأمن، والتي ينبغي إدماجها على نحو أفضل في برامج الحوار الوطني الهادفة إلى تحقيق العدالة والمصالحة وبناء السلام. وينبغي أن يكون صندوق بناء السلام أكثر مرونة كي يتمكن من دعم برامج إعادة الإدماج عند انتهاء التمويل في وقت لم تنجز فيه البرامج بعد. وينبغي أن يواصل الصندوق أيضا الاعتراف بقيمة تقديم الخدمات من قبل الحكومة، ليس فيما يتعلق بتوزيع فوائد السلام فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بتحسين قدرة تلك الخدمات على الاستجابة لشواغل المجتمعات المحلية المتضررة من الصراع، في ذات الوقت الذي تعزز فيه البرامج الساعية إلى الحد من أوجه عدم المساواة التي طال أمدها. وعلاوة على ذلك، فقد اضطلعت لجنة بناء السلام بدورها كاملا، بوصفها هيئة استشارية، عبر تعزيز تعاونها مع مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، علاوة على تعزيز صلاتها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق ببناء القدرات المدنية في حالات ما بعد الصراع، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب دعم بناء السلام في كوت ديفوار، وخاصة فيما يتعلق بوضع استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعلى النحو الذي يؤكده تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، فقد زار فريق من المسؤولين السنغال من أجل تعلّم المزيد عن تعزيز مشاركة المرأة في برامج إصلاح القطاع الأمني، الأمر الذي نعتبره مثالا جيدا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينبغي أن يتواصل.

وينبغي أن تكون الملكية الوطنية وبناء قدرات الدول المتضررة من الصراعات في صميم أنشطة بناء السلام إن أردنا توفير استجابة مستمرة لاحتياجات تلك الدول. ولأجل كفالة فعالية عملية بناء السلام، فإن من الأهمية بمكان أيضا أن توفر لتلك البلدان القدرات اللازمة التي تمكنها من الانتعاش واستعادة قدرتها على الإمساك بزمام أمرها. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بإعادة التأكيد على أهمية الدور المحوري للملكية الوطنية في صميم جهود بناء السلام، فقد أبدت لجنة بناء السلام مستوى ملحوظا من النضج والالتزام إزاء البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

غير أن الدعم الذي تقدمه اللجنة لتلك العملية لن يكون فعالا دون إظهار القيادة الحازمة من قبل الجهات الفاعلة الوطنية في البلدان المعنية. وعليه، فإن من الضروري التأكد من أن التخطيط لبناء السلام يركز على مطالب واحتياجات تلك البلدان. ويشمل ذلك مراعاة الأولويات التي تحددها الدول نفسها، فضلا عن تنفيذ سياسات عملية تسعى إلى تمكين الجهات الفاعلة الوطنية، وخاصة الشباب.

أخيرا، وفيما يتعلق بمسائل الخصوصية الجنسانية، فإننا نشجع لجنة بناء السلام على تعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة تمكين المرأة في مختلف البعثات، على النحو الذي دعا إليه تقريرا الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب الصراع (A/67/499) وعن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354).

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم. ونشكر الممثل الدائم لبنغلاديش على توجيه عمل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢. ونعرب عن أطيب تمنياتنا للرئيس الحالي،

الممثل الدائم لكرواتيا، من أجل المضي قدما بعمل لجنة بناء السلام هذا العام. ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتونس، باسم حركة عدم الانحياز.

لقد عززت الدورة الأخيرة للجنة بناء السلام الحاجة إلى أن توفر الأمم المتحدة استجابات متسقة، فعالة ويمكن التنبؤ بها لاحتياجات بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وشددت الدورة أيضا على المفاهيم الثلاثة الرئيسية التالية لعملية بناء السلام: أولا، إعطاء الأولوية للمجالات المستهدفة، مع التركيز على إصلاح القطاع الأمني، وبناء القدرات المحلية والإنعاش الاقتصادي. ثانيا، زيادة التركيز على الجوانب الإنمائية لبناء السلام. ثالثا، تعزيز الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام بهدف توفير استجابة متماسكة وملائمة من جانب الأمم المتحدة في أعقاب الصراع.

لقد تزامن انعقاد الدورة الأخيرة للجنة بناء السلام مع صدور التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (A/67/499). ويتسق تشديد الأمين العام على مسألة الشمول وبناء المؤسسات وتقديم الدعم الدولي لبناء السلام المستدام مع الدروس المستفادة من مداولات اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية.

ويوفر الهيكل الفريد للجنة بناء السلام منتدى ملائما للغاية لمختلف أصحاب المصلحة من أجل النظر في مساعي الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، وتنفيذ تلك المساعي. وهناك حاجة إلى تسخير دور لجنة بناء السلام في فهم وتنفيذ الولايات والأنشطة ذات الصلة ببناء السلام. وينبغي أن تجري اللجنة التنظيمية أيضا مناقشات مجدية بشأن إيجاد دور للجنة بناء السلام في عمليات صنع القرار المتعلقة بجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وعليه، فإن تركيزنا المستمر على أساليب عمل لجنة بناء السلام يبدو مشجعا على نحو خاص.

لقد اتخذ مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الجاري، تحت رئاسة باكستان، القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الذي أكد على الدور المحوري للجنة بناء السلام باعتبارها هيئة استشارية، فضلا عن كونها هيئة لتعبئة الموارد اللازمة لبناء السلام.

تولت باكستان أمر القرار (٢٠١٣) ٢٠٨٦ وعملت على أن يعتمده مجلس الأمن. ونسترشد في قيامنا بذلك بخبرتنا بوصفنا أحد الأعضاء المؤسسين للجنة بناء السلام ومن كبار المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد أوضح القرار الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام وقوّاها. وساعد على بناء شراكات أقوى من أجل استجابة جماعية لتحديات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ومما يبعث على عظيم الارتياح أن القرار (٢٠١٣) ٢٠٨٦ اعتمد بتوافق الآراء، واشترك في تقديمه جميع أعضاء المجلس، وأعربت عموم العضوية عن تقديرها له.

لقد أسفر استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ عن مواءمة الإطار الاستراتيجي للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام مع الأولويات والسياسات الوطنية، في ظل ملكية محلية كاملة. ونعرب عن ارتياحنا من أن التشكيلات القطرية تقوم بضبط أدوارها وتتخذ مبادرات مهمة في مجال تعبئة الموارد من خلال المؤسسات المالية الدولية ومصادر التمويل خارج الأمم المتحدة.

يتوقف نجاح جهود الأمم المتحدة لبناء السلام على توافر الموارد المالية الكافية. ويوفر صندوق بناء السلام الأموال الأولية في حالات ما بعد الصراع لاجتذاب مصادر التمويل الأخرى. لذلك فإن صندوق بناء السلام عنصر أساسي في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وتسهم باكستان في صندوق بناء السلام. ونتفق مع الوصف المناسب للمساهمات في الصندوق بأنها استثمارات في السلام. فهي ضرورية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة للصندوق بحيث يتسنى إطلاق الدور المحفز الذي تضطلع به هذه الأداة

المهمة. يتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة أن تزود الصندوق بالموارد والمرونة التشغيلية لجعله أكثر كفاءة.

إلى جانب الأموال، تتطلب مبادرات بناء السلام موارد بشرية كافية. مبادرة الأمين العام بشأن القدرات المدنية مهمة في تحديد الخبرات التي يتعين تفصيلها بحسب الاحتياجات المحددة في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع. يجب أن تصمد عملية القدرات المدنية أمام تدقيق الهيئات الحكومية الدولية، وأن تتجنب ازدواجية الأدوار، وأن تكون متوافقة مع قواعد وإجراءات الأمم المتحدة.

في الختام، نؤكد من جديد التزامنا القوي بمساعي الأمم المتحدة لبناء السلام ودعمنا لها. ونتشاطر الأمل في أن تعود جهودنا الجماعية في مجال بناء السلام بالنفع على جميع الأشخاص المتضررين من الصراع في العالم.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن دعمنا الكامل لعمل لجنة بناء السلام وتقريرها الأخير (A/67/715). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/67/711). سأركز بياني على صندوق بناء السلام وتعاونه مع بلدي.

في السنوات الأخيرة، أصبح صندوق بناء السلام واحدة من أهم أدوات المجتمع الدولي في التصدي لتحديات الانتقال من الصراع إلى التنمية المستدامة في العديد من البلدان، بما فيها بلدي. لقد كانت استجابة صندوق بناء السلام للعنف بين الجماعات العرقية في قيرغيزستان في عام ٢٠١٠ جيدة التوقيت ومهمة. وقد ساعدت تلك التدابير الأولية لتحقيق الاستقرار في قيرغيزستان على مواصلة عملية التعافي من العنف وخلقت أول ديمقراطية برلمانية في المنطقة.

وخلال أكثر من عامين منذ انتهاء الصراع، خصص صندوق بناء السلام لقيرغيزستان مبلغا إجماليا قدره ١٠ ملايين دولار في إطار مرفق الاستجابة الفورية. وقد ساعدت المشاريع حكومتي في إشراك النساء والشباب في عملية بناء السلام وإعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة. كما أدخل صندوق بناء السلام نُهجا مبتكرة في مجال المصالحة المجتمعية تقوم على تشجيع المجتمعات المتضارعة على العمل معا في إدارة الموارد المشتركة، لا سيما الموارد المائية في جنوب البلد. والأهم من ذلك، ساعد الصندوق في التقريب بين منظومة الأمم المتحدة وشركائها وحكومة بلدي حول مجموعة مشتركة من الأولويات.

وقد أظهر تقييم أنشطة صندوق بناء السلام عام ٢٠١٢ الذي قام به مكتب دعم بناء السلام في قيرغيزستان أن برنامجا قد أنشئ خلال هاتين السنتين للتصدي لاستبعاد بعض الفئات من المجالات السياسية والاقتصادية في قيرغيزستان. بيد أن التقييم كشف أيضا أن هناك عددا من الأنشطة التي لم تركز كما كان ينبغي على نتائج بناء السلام، وأنه ينبغي تقديم المزيد من الدعم للشركاء أثناء مرحلة تصميم البرامج.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن خالص امتناننا للأمين العام على رده الإيجابي على الرسالة الموجهة من رئيس جمهورية قيرغيزستان المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وطلب فيه تمديد فترة دعم صندوق بناء السلام، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون ونظم حماية حقوق الإنسان، وتعزيز العلاقات بين الاعراق، وتعزيز الوحدة الوطنية. ونحن جد على ثقة بأن صندوق بناء السلام، والممثل الخاص للأمين العام لآسيا الوسطى، وحكومة قيرغيزستان سيقومون على وجه السرعة بتحديد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى المزيد من الدعم من صندوق بناء السلام، وبإنشاء لجنة توجيهية مشتركة لتقدم التوجيه الاستراتيجي لعملية الصندوق على الصعيد القطري. في هذا الصدد، قام فريق من الخبراء من مكتب دعم بناء السلام مؤخرا بزيارة إلى قيرغيزستان لتحديد المجالات التي تحتاج إلى مساعدة إضافية من الصندوق.

نود أيضا أن نبلغ الجمعية بإنشاء وكالة حكومية معنية بالإدارة المحلية والعلاقات بين الأعراق في جمهورية قيرغيزستان، وبأن مجلس الدفاع في قيرغيزستان قد أقر منذ بضعة أيام فقط مفهوما لتعزيز الوحدة الوطنية والعلاقات بين الأعراق في جمهورية قيرغيزستان.

وتبين تجربتنا أهمية الدور الذي يضطلع به هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة في دعم جهود بناء السلام في بلدان ما بعد الصراع، وتنوه مرة أخرى بالجدوى المثبتة لصندوق بناء السلام بوصفه أداة للتمويل الاستراتيجي فريدة من نوعها، تتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة، وتوفر الدعم المبكر لبناء السلام. ومن المشجع أن نعلم من خلال تقرير الأمين العام أن الجهات المانحة قد ساهمت، تقديرا لأداء الصندوق الذي ما انفك يتعزز، بأكثر من ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢، مقارنة بمبلغ ٥٨ مليون دولار عام ٢٠١١.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن قيرغيزستان تقدر أيّما التقدير أنشطة لجنة بناء السلام والمستوى الحالي للتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، وتتطلع إلى المزيد من التطوير.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.